الأمم المتحدة

A/ES-10/721–S/2016/402

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
29 April 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

مرة أخرى، نكتب إليكم لنتطرق إلى الحالة الحرجة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، الذي لا يزال رازحا تحت نير احتلالها العسكري الذي دام قرابة خمسة عقود. ونواصل دعوة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى أن يصون التزاماته باحترام وضمان احترام القانون الدولي من أجل الوقف الفوري لكافة الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، وأن يتخذ ما يلزم من التدابير للحيلولة دون زيادة تدهور الوضع.

ومن المأساوي للغاية أن دعواتنا المتكررة، بما فيها تلك التي وجهها مجلس الأمن، لاتخاذ إجراءات من أجل وقف الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل لم تلق آذانا صاغية. وهذا السكوت والتقاعس إنما أتاح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تواصل بل وتكثف سياساتها وممارساتها التدميرية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. وهناك مثال واضح على ذلك سجل أمس الأربعاء ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦

090516 060516 16-07113 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

فقط إذ أقدمت السلطة القائمة بالاحتلال على إعدام مدنيين فلسطينيين بريئين آخرين خارج نطاق القضاء.

وأفاد عدة شهود كانوا في المكان الذي تمت فيه عملية القتل أن مرام صالح حسن أبو إسماعيل (٢٣ عاما)، الحامل في شهرها الخامس، وشقيقها إبراهيم (١٦ عاما) كانا في طريقهما إلى القدس لحضور موعد طبي وإذا بهما يجدان نفسيهما في طريق لا يسمح فيه بالمرور، على ما يبدو، إلا للمركبات عند حاجز قلنديا العسكري قرب رام الله بالضفة الغربية المحتلة. وكان جنود إسرائيليون يصيحون بهما باللغة العبرية، وهي لغة لم تكن مرام وإبراهيم يفهمانها. وكان رد الفعل الأولي لمرام وإبراهيم هو التوقف عن المسير. وبينما مد إبراهيم يده ليمسك بيد شقيقته الحامل لتوجيهها في اتجاه مختلف، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار فأصابتها. وسقطت مرام على الأرض وفي رحمها طفلها وحينما هب إبراهيم لإسعافها أطلقت عليه القوات الإسرائيلية النار أيضا فأردته قتيلا. والمأساوي أنه لم يتم الاكتفاء بإطلاق النار مرة واحدة على مرام وإبراهيم بل أثخن جسداهما بأكثر من ٢٠ رصاصة، بانتهاج أسلوب الإعدام، الذي يبدو أنه أصبح الآن الطريقة الإسرائيلية المفضلة لقتل الفلسطينيين.

وقال سائق حافلة فلسطيني كان حاضرا في عين المكان لصحافيين إن الجندي الإسرائيلي الذي أطلق النار على مرام وإبراهيم كان واقفا وراء حاجز إسمنتي على مسافة ٤٠ مترا تقريبا من مكان وجودهما حينذاك. ومثلما كان الحال في حوادث متعددة، ادعت قوات الاحتلال الإسرائيلية زورا أن مرام ”رمتهم بسكين“. بيد أن شهودا عيانا قالوا لصحافيين إن مرام وإبراهيم لم يكونا يشكلان على ما يظهر أي خطر على قوات الاحتلال حينما أطلقت عليهما النار وقتلا في وضح النهار. وهذا ما أكده عدة شهود عيان آخرين، إذ قال أحدهم إنه رأى جنودا وصلوا إلى درجة زرع سكاكين في عين المكان.

ومرة أخرى، من اللازم أن تطرح دولة فلسطين، التي يخضع شعبها وأرضها للاحتلال، سؤالا جادا على المجتمع الدولي: كم من مرة سنسمع لنفس الأكاذيب التي تسوقها السلطة القائمة بالاحتلال والتي مفادها أن جميع المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين قتلتهم السلطة القائمة بالاحتلال قتلوا نتيجة ما تسميه ”محاولات الطعن“؟ وهذه الادعاءات الكاذبة تسوقها نفس قوات الاحتلال الإسرائيلية المدججة بأشد الأسلحة فتكا وأكثرها تطورا، التي تختبئ وراء الدبابات المدرعة والتي يعطي لها قادة الاحتلال الضوء الأخضر لإطلاق النار بقصد القتل متى يحلو لها دون خوف من العقاب.

فهل يصدق المجتمع الدولي حقا الرواية الكاذبة التي تسوقها السلطة القائمة بالاحتلال والتي مؤداها أن مرام، وهي أم لطفل عمره ست سنوات ولطفل عمره أربع سنوات ولجنين في شهره الخامس، ''رمت بسكين'' قوة احتلال إسرائيلية وهي تعلم أنها سوف تقتل على الفور نظرا لعدم اكتراث تلك القوة بتاتا بحياة الفلسطينيين؟ وحتى إذا صدقنا الرواية المشوهة للحقائق القائلة بأنها ''رمت بسكين''، فالسؤال الذي يطرح هو كيف يعقل أن جنديا إسرائيليا واقفا على مسافة ٤٠ مترا تقريبا لم يتردد في إطلاق الرصاص على مدنيين أكثر من عشرين مرة؟ ولا شك أن الرواية الإسرائيلية لا يمكن أن تصدق وعلى المجتمع الدولي أن يشكك في كل جزء من تفاصيل هذه الرواية المشوهة لحقائق هذا الحادث والروايات العديدة من أمثالها. و لم يعد من الممكن التسامح مع قيام القوات الإسرائيلية ليس فقط بالقتل والإفلات من العقاب ولكن أيضا بإلقاء اللائمة عن خبث على ضحايا القتل الفلسطينيين على مقتلهم في حين أن جريمتهم هي فحسب أنهم يحاولون ممارسة أعمالهم اليومية تحت نير الاحتلال والتنقل في خضم هذه المنظومة الجائرة والوحشية المفروضة عليهم والمصممة للتعدي على كل جانب من جوانب حياتهم وعلى كل حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف الواجبة لهم.

وحسب أي امرئ أن يتذكر القصة البشعة لإليئور أزاريا، ذلك الجندي الإسرائيلي، ممن يسمون بالمسعفين، الذي أظهره تسجيل بالفيديو وهو يطلق النار من سلاحه على فلسطيني أعزل جريح أصيب عند حاجز عسكري إسرائيلي في الخليل في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ويظهر الفيديو الذي سجلته منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية ''بتسيلم'' عبد الفتاح الشريف ملقى على الأرض، في غياب أي عناية طبية، بينما كان جنود إسرائيليون ومسعفون يتحركون حوله. ثم رفع أزاريا سلاحه بهدوء وسدده وأطلق النار على رأس عبد الفتاح، فقتله بطريقة الإعدام. ورغم إلقاء القبض عليه، فقد أطلق سراحه ليتسنى له أن يقضي عطلة عيد الفصح اليهودي مع أسرته، على الرغم من ارتكابه عملية إعدام خارج نطاق القضاء جرى تسجيلها وأدانها العالم أجمع. ورُحّب بأزاريا ترحيب الأبطال عندما عاد إلى أسرته وأصدقائه، وقبل ذلك نظمت مظاهرة في تل أبيب احتشد فيها أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص لمؤازرته وتأييده في أفعاله حيث رفعوا شعارات منها ''إنه بطل''. وندعو المجتمع الدولي إلى إدانة مثل هذا التحريض العنصري ومثل هذا التمجيد لقتل الفلسطينيين على أيدي الإسرائيليين وسلطات الاحتلال الإسرائيلية على حد سواء.

والواقع أن عمليات قتل مرام وإبراهيم وعبد الفتاح ليست حوادث معزولة. فقد حدثت مثل هذه العمليات مرارا وتكرارا ومع استمرار تقاعس المجتمع الدولي

سوف تتواصل للأسف. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. ولا بد من التمسك بالقانون الدولي الإنساني والالتزامات المقطوعة بحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، وذلك على سبيل الاستعجال في دولة فلسطين، حيث يعيش المدنيون تحت التهديد المستمر من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، التي لم تكتف بإبطال التزاماتها على نحو فج، بل إنها تخلت عن التزاماتها بشكل سافر. وعلاوة على ذلك، فقد أزف الوقت لإحقاق العدل أخيرا بتحميل كامل المسؤولية لمن يقتلون ويرتكبون جرائم في حق مدنيين فلسطينيين. وفي هذا الصدد، فقد دعت القيادة الفلسطينية رسميا إلى إجراء تحقيق دولي في إعدام مرام وإبراهيم خارج نطاق القضاء. وإننا ندعو أيضا إسرائيل إلى إصدار تسجيلات الفيديو للحادث المأساوي الذي وقع عند الحاجز العسكري التابع لها.

وبينما تستمر قوات الاحتلال الإسرائيلية في حملات إطلاق النار بقصد القتل، تواصل الحكومة الإسرائيلية وأد جميع آمال السلام وإمكانية تحقيق حل الدولتين بالتمادي في أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، سلمت سلطات الاحتلال، يوم السبت ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦، ما يسمى إخطارات إلى قرية جالود الفلسطينية الواقعة شمالي الضفة الغربية المحتلة، تُعلم بها سكانها الفلسطينيين بأن ٠٠٠ ٥ دونم (٢٥٠ ١ فدانا) من الأراضي الخاصة سوف تصادر. ويجدر بالذكر أن ما يسمى محكمة العدل العليا في إسرائيل أصدرت السنة الماضية قرارا بإضفاء طابع شرعي ''بأثر رجعي'' على المراكز الإسرائيلية المتقدمة غير القانونية التي أنشئت بلا شك في انتهاك للقانون الدولي. ووقع ما سمي بالإخطار الذي تم تسليمه إلى القرية الواقعة في منطقة نابلس رئيس القيادة الوسطى للجيش الإسرائيلي، الذي ادعى بادعاءات أمنية كاذبة وأفاد أنه ''يتعين اتخاذ خطوات معينة لمنع الهجمات الإرهابية'' وأنه بسبب ذلك أصدر أوامره بمصادرة الأراضي ''لأسباب أمنية''. وسوف تعلن هذه الأراضي ''أراضي تابعة للدولة'' وسوف تخضع للسيطرة الكاملة للجيش الإسرائيلي.

وعلى غرار أوامر مصادرة إسرائيلية أخرى، يهدف أمر مصادرة الأراضي في قرية جالود بلا شك إلى تيسير التوسع الاستيطاني غير القانوني للوصول في نهاية المطاف إلى ربط ما يسمى المراكز المتقدمة بمستوطنة ''شيلو'' المجاورة عبر طريق ألون، وهي طريق سريعة التفافية عزلت ليستخدمها المستوطنون الإسرائيليون وأفراد الجيش حصرا. ويجدر بالإشارة أنه يوجد بقضاء نابلس حوالي ١٢ مستوطنة غير قانونية و ٢٧ مركزا استيطانيا غير قانوني، وهي تأوي نحو ٠٠٠ ٢٣ مستوطن إسرائيلي، معظمهم مستوطنون متطرفون لا يزالون يشنون الهجمات على المدنيين الفلسطينيين ويلحقون أضرارا بمنازلهم وممتلكاتهم دون أي عقاب.

ويتعين علينا في هذا الصدد أن نكرر أننا لا نستطيع أن نفصل عنف المستوطنين الإسرائيليين عن شبكة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية المنتشرة في شتى أرجاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني وللقانون الجنائي الدولي، على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، فإن عنف المستوطنين أيضا ما برح يزداد. ويندرج في هذا الإطار حادث وقع يوم الجمعة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ حينما هاجم مستوطنون إرهابيون إسرائيليون حافلة فلسطينية تنقل أطفالا فلسطينيين بالقرب من مستوطنة ”إيمانويل“ غير القانونية شرق قلقيلية في شمال الضفة الغربية المحتلة. فقد قام مستوطنون إرهابيون بإلقاء حجارة على حافلة تسير فكسروا نوافذها وتسببوا في انتشار الهلع في أوساط الأطفال الذين كانوا على متنها. ونؤكد مجدداً أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هي المسؤولة عن كل الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الذين نقلتهم بطريقة غير قانونية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبناء عليه يجب أن يحاسب جميع المستوطنين الذين يرتكبون جرائم في حق مدنيين فلسطينيين.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضا اعتداءاتها المعهودة على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة الذي لا تزال إسرائيل تضرب عليه حصارا لا أخلاقيا وغير قانوني. ومن بين آخر هذه الاعتداءات العسكرية إطلاق النار يوم الثلاثاء الماضي، ٢٦ نيسان/أبريل، على صيادين فلسطينيين قبالة ساحل قطاع غزة المحاصر. وفي يوم الثلاثاء أيضا، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بعملية توغل عسكرية أخرى في قطاع غزة وسوت أرضا فلسطينية قرب الشجاعية في الجزء الشرقي من غزة. وتدخل قوات الاحتلال الإسرائيلية المناطق الفلسطينية في قطاع غزة من البر والبحر كل يوم تقريبا، معرضة للخطر الصيادين والمزارعين الفلسطينيين، وكذلك سبل كسب عيشهم. ويفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن قوات الاحتلال الإسرائيلية نفذت ٤٠ عملية توغل في المنطقة الحدودية لغزة في شهر نيسان/أبريل وحده.

وقبل أن أختم، أجد لزاما علي أن أسترعي الانتباه إلى بعض أحدث الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، خلال المدة التي مضت منذ آخر رسالة وجهناها إليكم:

١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- أخطرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أسرة فلسطينية بخطط لهدم منزلها في حي البستان بالقدس الشرقية.

- ومنع مستوطنون إسرائيليون بالقوة مزارعا فلسطينيا، اسمه إبراهيم صلاح، من دخول أرضه الزراعية بالقرب من بلدة الخضر، جنوب بيت لحم.

١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- احتجزت قوات الاحتلال ١٤ فلسطينيا، من بينهم أربعة أطفال، في مختلف أنحاء الضفة الغربية والقدس.
- وقامت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين وجنود الاحتلال بجولات استفزازية داخل حرم المسجد الأقصى، في القدس.

١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية أربعة فلسطينيين واستدعت اثنين آخرين للاستجواب خلال غارات شنتها قبل الفجر في مختلف أنحاء الخليل وبيت لحم.
- وأصيب عشرات الأطفال بالاختناق بعد استنشاقهم الغاز المسيل للدموع الذي رمتهم به قوات الاحتلال الإسرائيلية في الخليل، وفي القدس.

١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢٤ فلسطينيا، من بينهم ثلاث فتيات، واستدعت ثلاثة آخرين للاستجواب خلال غارات شنتها قبل الفجر في مختلف أنحاء الضفة الغربية.
- واحتجزت قوات الاحتلال أربعة صيادين فلسطينيين واستولت على قواربهم قبالة ساحل رفح جنوبي غزة.
- وأصيب شاب فلسطيني في عينه بفعل قنبلة صاعقة ألقتها عليه قوة احتلال إسرائيلية في القدس.

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بهدم منزل أسرة حسين أبو غوش (١٧ عاما) الذي كانت قتلته في ٢٥ كانون الثاني/يناير، في إطار عملية هدم عقابية أخرى.
- واحتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٤٢ فلسطينيا، من بينهم أطفال، واحتجز معظمهم خلال غارة شنت قبل الفجر في العيسوية بالقدس الشرقية.

٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلية على شاب فلسطيني، اسمه أحمد بسام محمد (٢١ عاما)، بالقرب من قرية عزون عتمة، جنوب قلقيلية.
- احتجزت قوات الاحتلال سبعة فلسطينيين، من بينهم طفل يبلغ من العمر ١٤ عاما، في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- تعرضت حافلة فلسطينية لاعتداء على أيدي مستوطنين إسرائيليين كانوا يرمون الحجارة على طريق قرب مستوطنة ''إيمانويل''، ما أدى إلى كسر نوافذ الحافلة وإلى انتشار الهلع في أوساط الأطفال الذين كانوا على متنها.

٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلية إخطارات عسكرية لقرية جالود الفلسطينية، تُعلم بها السكان بأن ٠٠٠ ٥ دونم (٢٥٠ ١ فدانا) من الأراضي الفلسطينية الخاصة سوف تصادر لفتح طريق جديدة لفائدة مراكز متقدمة ومستوطنات إسرائيلية غير قانونية.
- وأطلقت قوات الاحتلال النار على مزارعين فلسطينيين في جنوب غزة.
- واعتقلت قوات الاحتلال عمر نزال، وهو صحافي وعضو في الأمانة العامة لنقابة الصحفيين الفلسطينيين أثناء عبوره الجسر الرابط بين الضفة الغربية والأردن، متوجها إلى البوسنة للمشاركة في مؤتمر الاتحاد الأوروبي للصحفيين.

٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- احتجزت قوات البحرية المحتلة صيادين فلسطينيين واستولت على قواربهما قبالة ساحل غزة.
- وقامت قوات الاحتلال بغارات معظمها قبل الفجر وخلال الليل واحتجزت فيها ما لا يقل عن ستة مدنيين فلسطينيين، في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ثلاثة فلسطينيين، وتشير تقارير إلى أنها قامت أيضا بسرقة النقود والمجوهرات خلال عمليات المداهمة التي قامت بها لاعتقالهم في الخليل والقدس.

٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- أطلقت زوارق تابعة للبحرية الإسرائيلية النار من رشاشات على صيادين فلسطينيين كانوا يبحرون قبالة ساحل قطاع غزة، بينما دخلت قوات احتلال إلى أرض فلسطينية قرب الشجاعية وسوت المنطقة.
- وقامت قوات الاحتلال بقمع تجمع سلمي نظمه صحافيون فلسطينيون بالقرب من سجن عوفر الإسرائيلي، جنوب غرب رام الله، تضامنا مع الصحافي الفلسطيني عمر نزال، الذي تم اعتقاله مؤخرا. وكانت هناك حالات اختناق متعددة نتيجة الاستنشاق المفرط للغاز المسيل للدموع، وأصيب سائد هواري من وكالة ''رويترز'' للأنباء في صدره بفعل قنبلة صاعقة.

٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- قامت زوارق تابعة للبحرية الإسرائيلية بمهاجمة صيادين فلسطينيين كانوا يبحرون على مسافة ستة أميال من شاطئ غزة.
- وأطلقت قوات الاحتلال الرصاص على فلسطينيين، امرأة شابة، تدعى مرام صالح حسن أبو إسماعيل (٢٣ عاما) وشقيقها إبراهيم (١٦ عاما) فأردتهما قتيلين عند حاجز قلنديا غير القانوني قرب رام الله.
- واحتجزت قوات الاحتلال أربعة فلسطينيين، من بينهم شخص معاق.
- وعبرت جرافات ودبابات مدرعة تابعة للسلطة القائمة بالاحتلال السياج الحدودي مع غزة وسوت الأرض الواقعة شرق مخيم البريج للاجئين.

٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٠ فلسطينيين في رام الله والخليل وجنين والقدس.
- وأطلقت قوات الاحتلال نيران بنادقها على مزارعين فلسطينيين كانوا يحاولون الدخول إلى أراضيهم الواقعة شرق خان يونس جنوبي غزة.

- وأطلقت قوات الاحتلال الرصاص على فلسطيني في سن المراهقة، اسمه أحمد مسعود (١٧ عاما) فأصابته بجروح عندما اقتحم مستوطنون إسرائيليون كثيرون مرقد النبي يوسف شرق نابلس.

وفي ضوء كل ما تقدم ذكره، ندعو مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى العمل فورا على وضع حدٍّ لإفلات إسرائيل من العقاب وحلِّ هذا النزاع الذي يشكل بوضوح تهديدا للسلم والأمن الدوليين. فلا بد للاحتلال الإسرائيلي أن ينتهي، ولا بد للشعب الفلسطيني أن يحقق العدالة وأن يُعمل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية. وسوف تواصل القيادة الفلسطينية استخدام كل السبل المشروعة والسلمية والقانونية لتحقيق هذه الأهداف. ويندرج في هذا الإطار دعمنا لجميع الجهود الدولية، بما فيها المبادرة الفرنسية، التي رفضتها إسرائيل اليوم. ويجب أن نعلن بوضوح أن دعوة الحكومة الإسرائيلية المخادعة المستمرة إلى ”مفاوضات ثنائية“ ليست دعوة إلى تحقيق حل الدولتين وإنما محاولة لإضفاء الشرعية على احتلالها ومشروعها الاستيطاني، ويتعين تسمية الأشياء بمسمياتها. فالمساهمة في تخفيف حدة التوتر واحترام القانون الدولي ينبغي أن تعتبر ضرورة مطلقة ومسؤولية جماعية علينا أن نتحملها جميعا، وليس أمرا متناقضا بأي حال من الأحوال مع هدف السلم والأمن.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٥٨٤ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشكل أراضي دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (A/ES-10/720-S/2016/349) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً التكرم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول أعمالها، ووثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة